

الدور التمويلي للتعريفية الكمركية في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

The Financing Role Of The Customs Tariff in The Iraqi Economy After 2003

أ.م. د عيبر محمد جاسم /المشرف
Abeer Mohammed Jassim
Dr.abeer.mohamd@gmail.com

رسل عباس فاضل / الباحث
Rusul Abbas Fahdel
alkfagrusol@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية
الكلمات المفتاحية: الدور التمويلي، التعريفية الكمركية، منظمة التجارة العالمية.
Keywords: Financing Role, Customs Tariff, WTO.

المستخلص

تمثل التعريفية الكمركية أداة مالية مهمة جداً بعد النفط في تمويل الموازنة العامة وتوسيع نطاق الإيرادات العامة ورفدها بالموارد المالية إلا أن السلطة التشريعية شرعت قانون التعريفية وطبقته بوقت متأخر وأن الفساد كان أحد أهم الأسباب التي جعلت هذا المورد ضعيف المساهمة في الإيرادات العامة، وتكمن مشكلة البحث في أن الدور التمويلي للتعريفية الكمركية ضعيف جداً حتى بعد تطبيق قانون التعريفية الكمركية لسنة 2010 ولم تسهم التعريفية بالشكل المطلوب في تمويل الدولة بالإيرادات الكمركية، وتعزى أهمية البحث إلى تسليط الضوء على التعريفية الكمركية كأداة حماية وتمويلية مهمة أومدى أسهام قانون التعريفية الجديد في توسيع الوعاء الكمركي، وأقتصر البحث على محورين، إذ يتناول المحور الأول الإطار النظري للتعريفية الكمركية والمحور الثاني الإيرادات الكمركية في العراق ودورها في تمويل الموازنة العامة بعد عام 2003، وإن من أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها البحث هي نسبة مساهمة الإيرادات الكمركية في الإيرادات العامة مازالت ضعيفة إذ بلغ متوسط نسبة مساهمة الإيرادات الكمركية في الإيرادات العامة ما قيمته (0.71%) وهو أقل من الواحد الصحيح حتى بعد تطبيق قانون التعريفية الكمركية، ارتفاع مؤشر التهرب الكمركي لبعض السنوات المختارة والتي اختيرت منذ تطبيق القانون لنجد أن النسب مازالت مرتفعة وأن ذلك فإنه يدل على ضعف الدولة للحد من هذه الممارسات، وجاءت أبرز التوصيات بأن لا بد من السلطة الاقتصادية أن تفعل أدواتها الرقابية من أجل منع التهرب الكمركي أو استخدام ممارسات أخرى لتجنب هدر الموارد المتأتية من الكمارك لتوسيع نطاق مساهمتها في هيكل الإيرادات الضريبية ورفع مساهمتها في الموازنة العامة.

Abstract

The customs tariff represents a very important financial tool after oil in financing the general budget and expanding the scope of public revenues and providing them with financial resources. However, the legislative authority legislated the tariff law and applied it late, and that corruption was one of the most important reasons that made this resource weak contributing to public revenues, and the problem of research lies in the financing role of the customs tariff is very weak, even after the application of the customs tariff law of 2010, and the tariff did not contribute as required to

financing the state with customs revenues. The research is on two axes, as the first axis deals with the theoretical framework of the customs tariff and the second axis is the customs revenues in Iraq and their role in financing the public budget after 2003, and that one of the most prominent conclusions reached by the research is the percentage of the contribution of customs revenues to public revenues is still weak, as the average contribution rate reached The customs revenue in the general revenue is (0.71%), which is less than the correct one until After the application of the customs tariff law, the indicator of customs evasion has increased for some selected years, which were chosen since the law was applied, to find that the rates are still high and that this indicates the weakness of the state to curb these practices, and the most prominent recommendations came that the economic authority must activate its control tools in order to preventing customs evasion or using other practices to avoid wasting resources from customs to expand the scope of its contribution to the structure of tax revenues and raise its contribution to the public budget.

المقدمة:

تعد التعريفية الكمركية مصدراً مهماً من مصادر التمويل الضريبي، أذ تساهم بشكل كبير في تكوين الإيرادات العامة للدولة ويمتاز الهيكل الضريبي العراقي بارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة قياساً بالضرائب المباشرة وأن معظم هيكل الضرائب غير المباشرة يتكون من الضرائب الكمركية، في الواقع العملي نجد أن الوعاء الضريبي الكمركي هو وعاء محدود قياساً بالإيرادات العامة التي تتشكل معظمها من الإيرادات النفطية عوضاً عن اتساع نفقاته التشغيلية لذا كان لابد للدولة أن تضطلع لتنمية هذا المورد عن طريق فرض قانون تعريفية جديد عوضاً عن القوانين التي الغيت بعد عام 2003 واستبدال قانون ضريبة إعادة الاعمار 5% بقانون جديد ينمي هذا المورد فجاء تشريع قانون رقم 22 لسنة 2010 كقانون مهم لدعم وتنمية هذا المصدر المهم في التمويل، إلا أن هذا القانون طبق في عام 2016 بشكله الجزئي وفي عام 2018 بشكله الكامل بتفعيل جميع بنوده مما يؤخذ عليه أنه لم يسهم كثيراً في توسيع الوعاء الكمركي إلا ماندر لوجود العديد من العوامل التي ادت تضيق خناق الإيرادات الكمركية منها الممارسات الشائعة كالتهرب الكمركي وضعف دور الادارة الكمركية والمتمثلة بالهيئة العامة للكمارك وهيئة المنافذ من السيطرة على المنافذ الحدودية وتفعيل الاجهزة الرقابية للدولة مما أثر على دورها التمويلي المهم وضعف مساهمتها في الإيرادات الضريبية كذلك في الإيرادات العامة.

مشكلة البحث: ان الدور التمويلي للتعريفية الكمركية ضعيف جداً حتى بعد تطبيق قانون التعريفية الكمركية لسنة 2010 ولم تسهم التعريفية بالشكل المطلوب في رفد الدولة بالإيرادات الكمركية.
فرضية البحث: غياب الوعي الحكومي بأهمية هذه الاداة التي تعتبر من أهم الادوات التمويلية بعد النفط في تعزيز الموازنة، مما اضعف دورها المهم والذي أثر سلباً على أدوارها الاخرى التنموية والحمائية.

أهمية البحث: تعزى أهمية البحث الى كون التعريفية الكمركية أداة حماية وتمويلية مهمة لذا اقتضى البحث تسليط الضوء على التعريفية الكمركية خاصة بعد تطبيق قانون التعريفية المرقم 22 لسنة

2010 ومدى أسهم هذا القانون بتوسيع الوعاء الكمركي ومدى قدرة هذا القانون للحد من الممارسات غير المرغوبة كالفساد الكمركي.

منهجية البحث.. اعتمد البحث في تحليل مفاصله على المنهج الوصفي التحليلي .

خطة البحث.. ويقتصر البحث على محورين أذ يتمثل المحور الاول في الأطار النظري للتعريف الكمركية والمحور الثاني الايرادات الكمركية في العراق ودورها في تمويل الموازنة العامة بعد عام 2003 المحور الاول، الأطار النظري للتعريف الكمركية ... أنواعها ودورها في ظل منظمة التجارة العالمية..

اولاً، مفهوم التعريف الكمركية.. يرجع أصل مصطلح التعريف الكمركية من كلمة (Tariff)(د. لوني نصيرة، قانون إداري، جامعة آكلي) في العصر العربي الاول حيث كان العرب يطلبون من القافلة الاجنبية أبراز ما يسمى تعريف للحصول على إذن الدخول الى مناطقهم مقابل دفع رسم او ضريبة معينة. اما اصطلاحاً فتطلق على قوائم السلع المفروضة عليها الرسوم او الضريبة الواجب جبايتها من السلع المفروضة سواء كانت سلع مستورد او مصدرة، وأن لفظ (الكمرك) هو دخيل على اللغة العربية وهي في الاصل كلمة ايطالية وتلفظ (كوميركو) اي هو لفظ يطلق على محل الجباية او تمثل الضريبة نفسها. برزت الضرائب الكمركية مع ظهور التجارة الدولية والعلاقات الخارجية وهي وسيلة تدخلية في السياسة التجارية وهي أقدم أنواع الضرائب حيث عُرفت لأول مرة منذ 3000 ق.م بعد ظهور قوانين حمورابي حيث تميزت تلك الحقبة في بابل واشور بالنشاط الاقتصادي وأنواع الصفقات التجارية المبرمة وقد وجدت علامات مسمارية في عهد السومريين فكانت تسمى (نسخاتوم) (بان صلاح عبد القادر، 2011، ص21-45). ثم عُرفت الكمارك في عهد الرومان والاغريق كتجارة عبر الحدود، ثم جاء الاسلام كنظام ديني وسياسي في شبه الجزيرة العربية وبدأت الفتوحات الاسلامية فكانت تعرف الكمارك بـ (المكوس او مكس) على يد الخليفة عمر بن الخطاب فعُرفت بضريبة (العُشر). تطورت الكمارك وطرق تحصيلها وصولاً لعهد العثمانيين حيث عُرفت بـ (الرسوم الاميرية) وتجي عن البضائع المستوردة فتأسست دار الكمارك في المراكز التجارية ومنها بغداد والبصرة وأصبحت تابعة للإدارة العثمانية. حينما يطرق على المسمع مصطلح التعريف الكمركية تتبادر الى الاذهان بانها ضريبة غير مباشرة والهدف منها الحصول على ايرادات لتمويل موازنة الدولة، لكن هنالك تعريفات عدة للتعريف الكمركية ومنها هي ضريبة تفرض على بضاعة ما عند عبورها الحدود الوطنية لدولة ما ولها انواع عدة لكن أشهرها هي التي تفرض على الواردات وتعتبر مصدراً للإيرادات الحكومية (المملكة العربية السعودية ، 2010، ص92). وتعرف ايضاً على انها ضريبة تفرض على السلع الواردة لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية وحماية الاقتصاد الوطني من أثر المنافسة الاجنبية (نجيب قلادة، 1965، ص27). وكذلك تعرف بأنها (فوزي عبد الخالق فائق، 2000، ص111). (ضريبة تفرض على السلع والخدمات المتاجر بها عبر الحدود الاقليمية للدولة ويمكن فرضها اما على الصادرات أو الواردات من السلع الا أنها بشكل أساسي تطبق على السلع المستوردة). تعتبر التعريف الكمركية أحد اهم وسائل السياسة التجارية واحد أهم انواع الضرائب غير المباشرة وتلجأ الدول عادة الى استخدام التعريف الكمركية لغرض حماية اقتصاداتها من المنافسة الاجنبية وخاصة من الاغراق التجاري .

ثانياً. أنواع التعريفة الكمركية، تختلف التعريفة في أنواعها ويمكن تقسيمها وفق معايير وهي كالآتي:

1. وفقاً لطريقة فرضها، محمد جلال خطاب، 2015 ص.183.

أ- التعريفة الكمركية القيمةية (The ad valorem tariff): وهي ضريبة تفرض على أساس نسبة مئوية من قيمة البضاعة المستوردة أو المصدرة وترتبط قيمتها مع قيمة البضاعة وتختلف نسبتها تبعاً لنوع السلعة أن كانت ضرورية أم كمالية ومن فترة زمنية لأخرى لنفس البضاعة.

ان هذه الضريبة لها مزايا عديدة من أهمها أنها مرنة تجاه التغيرات في الدورة الاقتصادية حيث تزيد في أوقات التضخم وتنخفض في أوقات الكساد، كذلك تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية نظراً لعدم تحيزها تجاه سلعة معينة، وتساهم هذه الضريبة في حماية الانتاج المحلي من المنافسة الأجنبية. لا يخلو هذا النوع من عيوب وأهمها الصعوبة في تحديد قيمة الضريبة لتعدد السلع واختلاف أسعارها، وانخفاض رفاحية المستهلك الناتجة عن تحيز هذه الضريبة ضد الاصناف ذات الجودة المرتفعة.

ب- التعريفة الكمركية النوعية (Specific tariff): تفرض هذه الضريبة على أساس مبلغ ثابت على كل وحدة مستوردة من البضاعة بغض النظر عن قيمتها فيكون على أساس الحجم أو الوزن أو الطول فمثلاً- مقدار الضريبة المفروضة على طن من الحديد تختلف عن مقدار الضريبة المفروضة على طن من الخشب (steven husted, michael melvin, 2010, p.151). هذه الضريبة لا تخلو من المزايا وأهمها تتسم بالسهولة النسبية من ناحية قيمة الضريبة حيث يسهل تحديد الوزن أو الطول بغض النظر عن القيمة، تتسم بالثبات النسبي للحصيلة الضريبية أي تتفادى التغيرات في الدورات الاقتصادية والتحيز لصالح استيراد الاصناف الجديدة من السلع عالية القيمة لاختلاف العبء الضريبي. تقابل هذه المزايا عيوب ومن أهمها بأنها لا تفرق بين انواع السلع المختلفة فمثلاً عند فرض ضريبة مقدارها 10% على السيارات فهذه الضريبة تشمل كافة السيارات بأنواعها وبتعدد ناشئها سواء كانت من نوع مرسيدس أو بورش فهما يخضعان لنفس قيمة الضريبة والبالغة 10%.

ج- الضريبة الكمركية المركبة (Compound tariff): هذا النوع يجمع بين النوعين السابقين حيث تتكون هذه الضريبة من مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة المستوردة بالإضافة الى النسبة المئوية من قيمة السلعة مثلاً تفرض ضريبة على كل سيارة مستوردة تعادل $1000 + 10\%$ من قيمة السيارة حيث تعادل قيمتها (\$100000) فتصبح الضريبة المركبة $1000 + (10\% * 1000) = \$11000$.

2. التعريفة من حيث الآثار الناجمة عن فرضها هجير عدنان زكي، 2008، ص.163.

أ- التعريفة المانعة: وهي التعريفة التي تعمل على أحداث المساواة بين سعر السلعة المستورد والسعر التوازني للمنتج البديل المصنّع محلياً ويمثل شكل من أشكال التطرف للتعريفة حيث تفرضها السلطة الاقتصادية كمحاولة لرفع سعر السلعة المستوردة إلى الحد الذي يمنع استيرادها واستبدالها بالمنتج المحلي.

ب- التعريفة غير المانعة: هو النوع الشائع الاستخدام حيث يؤدي فرضها الى تقليل الاستيراد لامنعه فتبقى هنالك كميات مستوردة معتمدة على المدى الذي رفع به السعر بعد فرض التعريفة.

3. التعريف من حيث اتجاه حركة البضائع عبر الحدود والغرض من فرضها: احمد اسماعيل عبد، 2020، ص.26،

أ- الضريبة المفروضة على الواردات: هو نوع من الضريبة التي تفرضها السلطة الاقتصادية على السلع الأجنبية المستوردة والغرض الاساسي من فرضها هو تحقيق أغراض مالية وكذلك لأغراض اقتصادية وهو حماية المنتج المحلي حيث يتم اختيار مجموعة من البضائع التي يكون استهلاكها كبير من قبل أفراد المجتمع، والحيلولة دون وقوع آثار سلبية على العدالة الاجتماعية.

ب- الضريبة المفروضة على الصادرات: وهو النوع الذي تفرضه الدولة على السلع المصدرة للخارج وتعد ضريبة خاصة حيث أن الهدف من فرضها هو "الاعفاء" على العكس من ضريبة الواردات التي تعد ضريبة عامة والغرض من فرضها هو الحفاظ على بعض السلع في السوق المحلية. تتصف هذه الضريبة بعدم الاستقرار لكونها تعتمد على قوة خارجية والاسعار الدولية حيث لا قدرة للدولة على تغييرها، ومن أهم خصائصها مرونتها وسهولة أدائها وتكون متفاوتة تبعاً لتغير الاسعار الدولية.

ثالثاً- دور التعريف الكمركية في ظل منظمة التجارة العالمية

1- نشأة ومفهوم منظمة التجارة العالمية (WTO): جرت العديد من التحولات في الانظمة السياسية والتي بدى تأثيرها واضحاً على النظام التجاري العالمي منها انهيار المعسكر الاشتراكي واخفاق الدول النامية في تحقيق التنمية وتفاقم مشكلة المديونية وتطور الدول الصناعية وتوجهها نحو توسيع اسواقها الخارجية ونتيجة لهذه التحولات ظهرت بوادر لأنشاء او بالمعنى الاصح التعجيل بأنشاء منظمة التجارة العالمية.

مرت منظمة التجارة العالمية بعدة مراحل من المفاوضات لا نشائها تتمثل بالاتي:-
(صالح الصالح، 1993 ، ص.98)،

اولاً- المرحلة الاولى (جينييف - سويسرا 1947)، حيث شهدت توقيع اتفاقية عرفت ب(GATT)* حيث كان الهدف الاساسي هو تحقيق حرية التجارة وأزاله العوائق الكمركية وغير الكمركية أمام حركة السلع والخدمات حيث تم توقيع من قبل 23 دولة مشاركة وأنهى الامر بتخفيض التعريفات بنسبة 50% من التجارة الدولية.

ثانياً- المرحلة الثانية (أنسي - فرنسا 1949)، حيث شاركت فيها 13 دولة ودخلت بمفاوضات من أجل حرية التجارة والقيود وخرجت بنتيجة تخفيض التعريفات لـ 5000 منتجاً .

ثالثاً- المرحلة الثالثة (توركاى - انكلترا 1950-1951)، حيث تميزت هذه المرحلة بارتفاع الدول المشاركة الى 38 دولة حيث زادت رغبات في تحرير التجارة والمطالبة بالمزيد من تخفيض التعريفات الكمركية وانتهت بنتيجة تخفيض 25% لـ 55000 منتجاً.

رابعاً- المرحلة الرابعة (جينييف - سويسرا 1956)، حيث شاركت فيها 26 دولة لذات للغايات ذاتها اعلاه وتخفيض التعريفات بتقدير 2.5 مليار دولاراً

خامساً- المرحلة الخامسة (ديلون - جينييف 1961-1962)، في هذه المرحلة شاركت 26 دولة وتخفيض التعريفات لحوالي 60000 منتجاً ووضع تعريفية موحدة للاتحاد الاوروي.

سادسا. المرحلة السادسة كندي – جينيف 1964-1967، تميزت هذه المرحلة (سمير اللقمانى، 2003، ص.31) بارتفاع عدد الدول المشاركة حيث وصلت الى 48 دولة وتوصلت الى اتفاق حول مكافحة الاغراق وتخفيض الرسوم الكمركية الى 35 % على المنتجات الصناعية ونجحت في ذلك لكنها فشلت في الاتفاق على المسائل الزراعية.

سابعا. المرحلة السابعة طوكيو – اليابان 1973-1979، سميت هذه المرحلة بمرحلة طوكيو نسبة الى المؤتمر المنعقد في العاصمة اليابانية طوكيو في سبتمبر 1973 وتعتبر من أهم المراحل حيث جاءت باتفاقيات مهمة بالنسبة للقيود غير الكمركية وهي 9 اتفاقيات ومنها اتفاقية الدعم، اتفاقيات مكافحة الاغراق، اتفاقية اجراءات ترخيص الاستيراد، اتفاقية اللبان، اتفاقية اللحوم والثروة الحيوانية، اتفاقية المشتريات الحكومية، اتفاقية احتساب قيمة الكمارك، اتفاقية اجراءات القيود الفنية على التجارة.

وتوصلت هذه الاتفاقية الى أهم النتائج منها السماح بتصنيف نظام الافضلية التجارية والتي تمنحها البلدان المتقدمة للبلدان النامية.

ثامنا. المرحلة الثامنة الاوروجواي – تأسيس منظمة التجارة العالمية 1986-1994، هذه المرحلة تعتبر من اهم المراحل حيث تم فيها انشاء منظمة التجارة العالمية اي الانتقال من الجات التي كانت تعمل لسنوات طويلة منذ 1947 وبدء العمل بمنظمة التجارة العالمية وبذلك يكون اكتمل النظام الدولي العالمي المتكون من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، تمت في هذه المرحلة ولأول مرة إدخال قطاع الخدمات للقطاعات الاخرى وتحرير انتقال رؤوس الاموال من دولة لأخرى وعدم تجزئة الاتفاقات وقبولها جميعاً وانشاء العديد من التكتلات الاقتصادية لمواجهة التهديدات الخارجية ومثال على ذلك الاتحاد الاوروبي.

تعرف منظمة التجارة العالمية (كوثر سعادة قودة، 2020، ص.100) على أنها (منظمة دولية تتعامل مع القواعد التي تحكم التجارة بين البلدان وهي عبارة عن اتفاقيات يتم التفاوض بشأنها وتوقيعها والمصادقة عليها من قبل الدول التي تتمتع بالقوى التجارية في العالم والهدف منها مساعدة المصدّرين والمستوردين القيام بأنشطتهم). وتعرف منظمة التجارة العالمية ايضاً (سمير اللقمانى، مصدر سابق، ص.20) على انها (أحدى المنظمات الدولية التي تم انشاؤها بموجب معاهدة تأسيسية وهي تشكل قواعد العمل في مجال التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية وتتدخل في السياسات المؤثرة في التجارة العالمية مثل القيود والرقابة على تطبيق قوانين الملكية الفكرية واجراءات دعم السلع والخدمات وهي الوريث القانوني لاتفاقية الجات). ومما سبق يمكن القول أن منظمة التجارة العالمية ماهي الا (اتفاقية دولية تأسيسية وليدة مراحل واتفاقيات عدة فجاءت كخلاصة لهذه المراحل فهي تتضمن قواعد ومهام واهداف تسعى لتحقيقها في سبيل تنظيم تجارة عالمية حرة كل دولة تحصل على حصتها من التجارة العالمية وتستطيع الدخول في مضمار المنافسة بوفق شروط تحددها هذه المنظمة ومعايير).

2- أهداف منظمة التجارة العالمية، كما ذكرنا مسبقاً في تعريف المنظمة ان لها اهداف (رمزي محمود، 2014، ص.75). تسعى من اجل تحقيقها وهي كالآتي:
أ- زيادة حجم الاستثمار والتجارة وتوفير بيئة عالمية مناسبة للتنمية المستدامة.

ب- زيادة معدلات التبادل التجاري الدولي وتنظيمه
ج- تحفيز الدول النامية على الاشتراك في التبادل التجاري الدولي والدخول الى النظام العالمي الجديد
د- رفع مستويات المعيشة وتعظيم الدخل العالمي من خلال زيادة معدلات النمو الحقيقي
هـ- العمل على خلق وضع تنافسي عالمي الذي يؤدي الى تخصيص الموارد وزيادة الكفاءة الاقتصادية.
و- إنشاء أنماط جديدة في تقسيم العمل الدولي وزيادة التجارة العالمية وتوسيعها.
ي- الزيادة في الانتاج والاستخدام الامثل والتوظيف الكامل وزيادة التجارة العالمية في إطار التنمية المستدامة.

3- التعريف الكمركية كبند من بنود منظمة التجارة العالمية:- التعريف الكمركية تمثل احد أهم البنود التي قامت عليها أتفاقية الـ GATT (الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2017، ص.20) ومنظمة التجارة العالمية، حيث تلزم الدول بموجب المادة الثانية من الاتفاق العام للتعريف والتجارة بتقديم جدول يشمل الالتزامات بخفض التعريف الكمركية المطبقة على السلع وتثبيت التعريف المتعلقة بها في سقفوف محددة تلتزم بعدم رفعها مستقبلاً، تهدف هذه الالتزامات الى تحقيق استقرار الاسواق المستهدفة وتشجيع الحكومات والشركات والمصانع على وضع استراتيجيات متعلقة بالتصدير وكذلك الانتاج حيث تعطيه القدرة على التنبؤ للمستقبل الحالي للوضع التجاري والقادم، قامت الدول الاعضاء المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية بإعطاء جدول من الالتزامات من خلال مفاوضات الاوروغواي (1986-1994) حيث تضمنت كماً هائلاً من الالتزامات الكمركية وغير الكمركية. وواصلت المنظمة اعتماد جداول التزامات الدول الاعضاء الجدد في إطار عمليات الانضمام أي بمعنى تقوم المنظمة بمطالبة جدول من التنازلات الكمركية وغير الكمركية التي تستهدف السلع المعدّة للتصدير من الدول الطالبة للانضمام، أن بعض التنازلات الكمركية لسلع معينة قد تصل الى الصفر وجزء كبير من الرسوم الكمركية المخفضة وكذلك رسوم كمركية مثبتة نسبياً أي لها سقف معين تتحرك ضمنه صعوداً او نزولاً وتسمى هذه العملية بالتثبيت الكمركي. وان التعريف الكمركية مفضلة على القيود الكمية (مصلح الطراونة، ليلي العبيدي، 2013، ص.35). من قبل منظمة التجارة العالمية لان التعريف سهولة التفاوض عكس القيود وأنها مفضلة اقتصادياً ايضاً لكونها تدر دخلاً للبلد، ولكونها لا تسبب تشوهات في الاقتصاد المحلي والعالمي ويستجاب لها سريعاً.

المحور الثاني، الايرادات الكمركية في العراق ودورها في تمويل الموازنة العامة بعد عام 2003
أولاً- مؤشرات الاداء التمويلي للتعريف الكمركية في العراق بعد عام 2003. تلعب التعريف الكمركية دوراً مهماً في تمويل الموازنة العامة فهي تأتي بالدرجة الثانية بعد الايرادات النفطية وهي بذلك تحقق اكبر قدر ممكن من العدالة في اعادة توزيع الدخل القومي ولمعرفة اثر التعريف الكمركية في دعم الموازنة لابد من معرفة نسبة مساهمة الايرادات الكمركية في كل من ايرادات الضرائب غير المباشرة والايرادات العامة للدولة، وبالنظر للجدول أدناه نلاحظ ان الاهمية النسبية للإيرادات الكمركية لأجمالي الضرائب الغير المباشرة مرتفعة حيث في عام 2004 وصلت ما نسبته (99.6%) بوجود ضريبة اعادة الاعمار الـ 5% ولأن السوق العراقية كانت قد انفتحت جديداً على الاسواق الخارجية حيث ان الاستيرادات كانت مرتفعة في تلك الفترة. تأرجحت النسب ما بين الارتفاع

والانخفاض حيث بلغت اعلى نسبة في عام 2018 (74.7%) باستثناء عام 2004 ونعزل ذلك لتطبيق قانون التعريفة الكمركية المرقم 22 لسنة 2010، أما فيما يتعلق بأهمية الإيرادات الكمركية لأجمالي الإيرادات الضريبية حيث نلاحظ أن لها أهمية كبيرة ففي عام 2004 كانت نسبتها (62.9%) وبلغت اعلاها في عام 2009 حيث كانت نسبتها (78.7%) وهذه دلالة واضحة على الاثر الكبير للإيرادات الضريبية في موازنة الدولة في عام 2014 و2015 نلاحظ انخفاض مساهمة الإيرادات الكمركية في كلا من الضرائب الغير مباشرة والإيرادات الضريبية بسبب الازمة المزدوجة في تلك الفترة وضعف الرقابة المركزية على المنافذ الحدودية وسيطرة الجماعات الارهابية على بعض من المنافذ مما أدى الى انخفاض الإيرادات الكمركية والذي أثر في انخفاض مساهمتها في كلا من الضرائب الغير مباشرة والإيرادات الضريبية وبالإضافة الى ذلك كثرة التعديلات على قانون 2010 التي تزامنت مع تلك الفترة .

جدول (1) الإيرادات الكمركية والضرائب غير المباشرة واجمالي الإيرادات الضريبية والإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2019) (مليون دينار)

السنة	الإيرادات الكمركية (1)	الضرائب غير المباشرة (2)	اجمالي الإيرادات الضريبية (3)	الإيرادات العامة (4)	نسبة مساهمة 2/1	نسبة مساهمة 3/1	نسبة مساهمة 4/1	نسبة مساهمة 4/3
2004	81020	81314	128801	32988850	99.6	62.9	0.25	0.39
2005	100895	290794	529179	40435740	34.7	19.1	0.25	1.31
2006	159499	282778	562968	49055545	56.4	28.3	0.33	1.15
2007	158633	662571	440805	54964850	23.9	36.0	0.29	0.80
2008	287978	444676	527624	80641041	64.8	54.6	0.36	0.65
2009	477116	1119475	605921	55243527	42.6	78.7	0.86	1.10
2010	406040	1002818	723342	70178223	40.5	56.1	0.58	1.03
2011	436814	534645	874341	108807390	81.7	50.0	0.40	0.80
2012	517865	1486251	1148042	119817222	34.8	45.1	0.43	0.96
2013	596642	1543321	1360371	113840076	38.7	43.9	0.52	1.19
2014	514636	1755618	1459046	97618556	29.3	35.3	0.53	1.49
2015	416357	1988814	1723688	66470251	20.9	24.2	0.63	2.59
2016	647482	1970968.8	3408420	54409269	32.9	19.0	1.19	6.26
2017	1236357	2557388.1	5028816	77422172	48.3	24.6	1.60	6.50
2018	1691737	2264563	4160935	106569833	74.7	40.7	1.59	3.90
2019	1056914	2553425.6	3299449	107566993	41.4	32.0	0.98	3.07

المصدر : 1- جمهورية العراق، وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، قسم التخطيط والمتابعة.
2- جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، الإيرادات الضريبية للمدة (2004-2019) - العمود (5، 6، 7، 8) من استخراج الباحثة.

فيما يتعلق بمؤشر الإيرادات الكمركية الى أجمالي إيرادات الموازنة العامة فنلاحظ أن نسبتها منخفضة ففي عام 2004 كانت نسبتها (0.25%) وتأرجحت ما بين الارتفاع والانخفاض دون الواحد الصحيح وصولاً لعام 2017 بنسبة (1.60%) ويعتبر مؤشر جيد لكن أجمالاً جميع هذه النسب تعتبر منخفضة قياساً بالإيرادات العامة. بالعودة الى الجدول والنظر الى الإيرادات الضريبية بشكل عام الى إيرادات الموازنة العامة بشكل عام نلاحظ أن الإيرادات الضريبية مساهمتها منخفضة

ومتذبذبة ما بين الارتفاع والانخفاض ما بين الواحد الصحيح ودونه، في عام 2004 ساهمت بنسبة (0.39%) وبلغت اعلاه في عام 2017 بنسبة (6.50%) كما شهدت انخفاضاً للأعوام التي تليها بالرغم من تطبيق قانون التعريف الا أن الاسباب لا تكمن فقط في الإيرادات الكمركية بل الى تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمة النفط حيث وصلت اسعار برميل النفط (40-60 \$) منذ عام 2014 لغاية عام 2019 بعد ما كانت مرتفعة في اعوام (2010-2013)، وأن الإيرادات العامة تتشكل بالدرجة الاولى من الإيرادات النفطية ومن ثم إيرادات الضرائب والخدمات وإيرادات قطاع السياحة والصناعة والزراعة لكن الجزء الأكبر هي الإيرادات النفطية

ثانياً. المرونة الدخلية للتعريف الكمركية: وهي التغير النسبي للإيرادات الكمركية الى التغير النسبي في الناتج المحلي الاجمالي، فاذا كانت قيمة المرونة أكبر من الواحد الصحيح دل ذلك على ان الإيرادات الكمركية ذات مرونة عالية للتغير تجاه الناتج المحلي وقد يفوقه، اما اذا كانت قيمة المرونة أقل من الواحد الصحيح فانه يدل على أن التغير النسبي في الإيرادات الكمركية هي أقل من التغير في الناتج المحلي اي ذات مرونة دخلية منخفضة، أما اذا كانت قيمة المرونة مساوية للواحد الصحيح يعني أن التغير في الإيرادات الكمركية مساوي للتغيرات في الناتج المحلي الاجمالي وأن الإشارة السالبة تعكس حالات اضطراب الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد او الاضطراب في هيكل التعريف الكمركية ولأتعطى دلالة على المرونة من عدمها (كريم سالم كماش، 2010، ص.159).

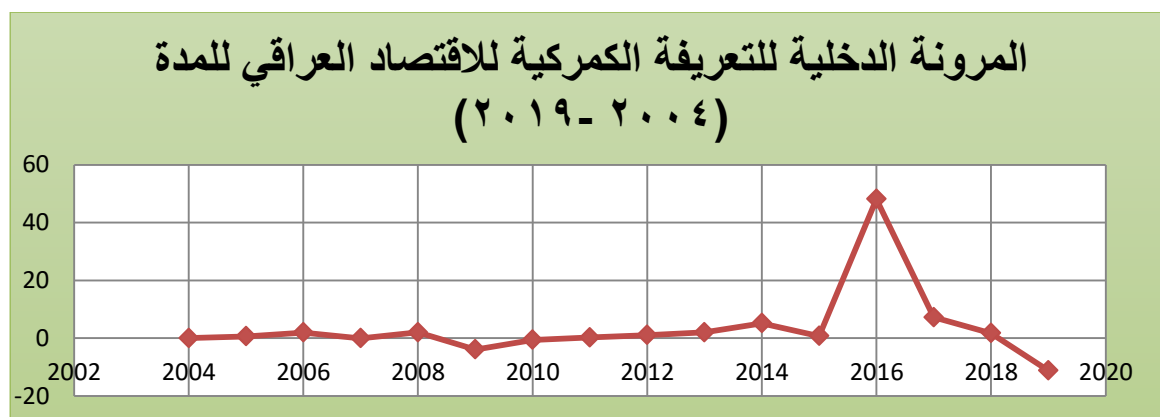
جدول (2) المرونة الدخلية للتعريف الكمركية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019) (مليون دينار)

السنة	الإيرادات الكمركية (1)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (2)	نسبة التغير في الإيرادات الكمركية (3)	نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي (4)	المرونة الدخلية للتعريف الكمركية (5)
2004	81020	53235358	0	0	0
2005	100895	73533598	24.53	38.12	0.64
2006	159499	95587954	58.08	29.99	1.93
2007	158633	111455813	-0.54	16.60	(0.03)
2008	287978	157026061	81.53	40.88	1.99
2009	477116	130643200	65.67	-16.80	(3.90)
2010	406040	162064565	-14.89	24.05	(0.61)
2011	436814	217327107	7.57	34.09	0.22
2012	517865	254225490	18.55	16.97	1.09
2013	596642	273587529	15.21	7.61	1.99
2014	514636	266332655	-13.74	-2.65	5.18
2015	416357	194680971	-19.09	-26.90	0.70
2016	647482	196924141	55.51	1.15	48.17
2017	1236357	221665709	90.94	12.56	7.23
2018	1691737	268918874	36.83	21.31	1.72
2019	1056914	277884869	-37.52	3.33	(11.25)

الجدول من عمل الباحثين استناداً الى:- جمهورية العراق، وزارة المالية، الهيئة العامة للكمارك. - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية.-الجدول (3، 4، 5) من استخراج الباحثين. *الاقواس تعني قيم بالإشارة السالبة.

الجدول أعلاه يتضمن نسب التغير في كل من الإيرادات الكمركية والناتج المحلي الاجمالي والمرونة الدخلية للتعريف الكمركية، نلاحظ في عام 2005 كانت المرونة (0.64) وهي أقل من الواحد الصحيح مما تعطي انعكاس على ان نسبة التغير الحاصل في الإيرادات الكمركية هي اقل من نسبة

التغير الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي بمعنى أن المرونة الدخلية للتعريف الكمركية هي منخفضة، اما في عام 2006 ارتفعت المرونة الدخلية عن سابقتها حيث بلغت (1.93) وهي اعلى من الواحد الصحيح مما تعطي دلالة على أن نسبة التغير في الايرادات الكمركية هي أعلى من نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي وأن دل ذلك فإنه يدل على ان المرونة الدخلية للتعريف الكمركية هي مرونة عالية. اما القيم في الاعوام (2007 ، 2009 ، 2010) كانت المرونة الدخلية لهذه الاعوام ذات قيم سالبة وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية ، أذ أن الإشارة السالبة تعطي دلالة على وجود اضطرابات اقتصادية في تلك الاعوام فمثلاً في عام 2007 وبسبب الاضطرابات الحاصلة في الوضع الاقتصادي والامني الذي انعكس على الايرادات الكمركية وانخفضت نسبتها عن الاعوام السابقة لضعف الادارة الكمركية في السيطرة على المنافذ في تلك الفترة، وفي عام 2009 كانت تأثيرات الازمة العالمية للدول الغنية التي انعكست بشكل واضح على استيراد هذه الدول للنفط مما انعكس على اسعار النفط وانخفضت في تلك الفترة وكما هو معلوم ان غالبية تكوين الناتج المحلي هو من ناتج قطاع النفط الخام اما بالنسبة لعام 2010 فالقيمة السالبة تعزى الى ضعف الرقابة الكمركية الذي ادى الى حصول التهرب الكمركي. وان ادنى قيمة كانت في عام 2011 حيث بلغت (0.22) وهي اقل من الواحد الصحيح وان التغير الحاصل في الايرادات هو اقل من التغير الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي مما انعكس على مرونة الدخلية للتعريف وهي مرونة منخفضة وان اعلى قيمة حققتها المرونة الدخلية للتعريف الكمركية كانت في عام 2016 حيث بلغت (48.17) وهذا مايعكس مرونة الايرادات الكمركية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي وهي مرونة عالية.



المصدر : من اعداد الباحثين

ثانياً – الميل الحدي للتعريف الكمركية: يعرف على انه ذلك الجزء من الإيراد الذي تم توجيهه لتمويل الموازنة العامة وهو عبارة عن مقدار التغير المطلق في حصيلة الإيرادات الكمركية نسبة الى التغير المطلق في الناتج المحلي الاجمالي ، وكلما ارتفع الميل الحدي يعطي دلالة واضحة عن نجاح السلطة المالية في سحب الاموال وتوجيهها نحو تمويل الموازنة او لتعبئة الفائض الاقتصادي أما الانخفاض في الميل يعطي تصور عن عدم رغبة الجهات المختصة في تعبئة الفائض او تفضل مصادر اخرى لتمويل الموازنة(نزار ذياب عساف، علي نبع صايل 2010 ، ص.10). وأن قيم الميل

الحدي للتعريف الكمركية الواردة في الجدول أدناه تراوحت ما بين الارتفاع والانخفاض تبعاً للتغيرات المطلقة في حصيلة الإيرادات الكمركية المجابة من قبل الدولة وللتغير المطلق في الناتج المحلي الاجمالي، فنلاحظ في عام 2006 كانت قيمة الميل الحدي (0.002) وهي قيمة مرتفعة قياساً عن سابقاتها في عام 2005 ويرجع هذا الارتفاع لارتفاع حصيلة الإيرادات الكمركية والناتج المحلي الاجمالي وهذا يدل على قدرة السلطات المالية لجباية هذه الإيرادات وتوجيهها، اما في عام 2007 انخفض الميل الحدي الى (0.0007) ويعود السبب لانخفاض حصيلة الإيرادات الكمركية وهو ما يعطي مؤشر سلبي على اداء الدولة في استحصال الإيرادات والاستفادة منها، أن أعلى قيمة للميل الحدي خلال فترة الدراسة كانت في عام 2016 حيث بلغت (0.103) ونعلل السبب لارتفاع الكبير في حصيلة الإيرادات الكمركية وارتفاع قدرة الدولة في استعادة سيطرتها على الكمارك وقدرتها على الجباية، وأدنى قيمة خلال فترة الدراسة كانت في عام 2019 حيث بلغت (-0.070) وهي قيمة منخفضة التي تعكس انخفاضاً في حصيلة الإيرادات الكمركية.

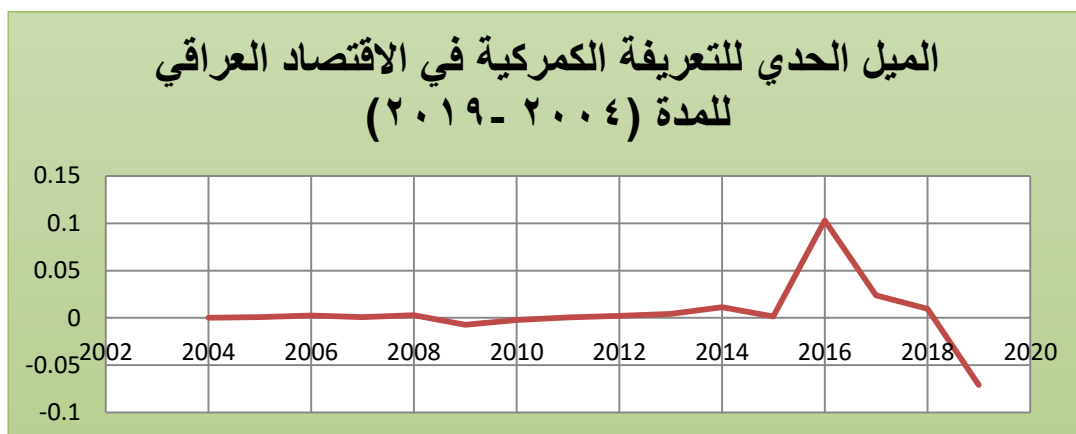
جدول (3) التغير المطلق في الإيرادات الكمركية والناتج المحلي الاجمالي والميل الحدي للتعريف الكمركية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019) (مليون دينار)

السنوات	إيرادات الكمركية (1)	ناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (2)	التغير المطلق في الإيرادات الكمركية (3)	ير المطلق في الناتج المحلي (4)	ميل الحدي للتعريف الكمركية (5)
2004	81020	53235358	0	0	0
2005	100895	73533598	19875	20298240	0.0009
2006	159499	95587954	58604	22054356	0.002
2007	158633	111455813	-866	15867859	0.0007
2008	287978	157026061	129345	45570248	0.002
2009	477116	130643200	189138	-26382861	-0.007
2010	406040	162064565	-71076	31421365	-0.002
2011	436814	217327107	30774	55262542	0.0005
2012	517865	254225490	81051	36898383	0.002
2013	596642	273587529	78777	19362039	0.004
2014	514636	266332655	-82006	-7254874	0.011
2015	416357	194680971	-98279	-71651684	0.001
2016	647482	196924141	231125	2243170	0.103
2017	1236357	221665709	588875	24741568	0.023
2018	1691737	268918874	455380	47253165	0.009
2019	1056914	277884869	634823-	8965995	-0.070

المصدر: من عمل الباحثين استناداً الى: -جمهورية العراق، وزارة المالية، الهيئة العامة للكمارك

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية.

- الجدول (3، 4، 5) من استخراج الباحثين



المصدر: من عمل الباحثين .

ثالثا- التهرب الكمركي ... خصائص ومؤشرات- يقصد بالتهرب الكمركي هو عزوف المكلف عن دفع الضريبة او الرسم الكمركي للدولة ومخالفته للتشريعات والقوانين الكمركية حيث يدفع الرسم او الضريبة بأقل مما حددتها التعليمات والضوابط، فيقوم المكلف سواء كان المستورد او المنتج بإدخال أو اخراج بضاعة من وإلى الدولة بطرق غير مشروعة (مصطفى علي ابراهيم، 2015، ص.5). وللهرب الكمركي عدة أسباب نذكر منها (حمزة فائق وهيب، هيفاء كاظم أسماعيل، 2017، ص.5).

1- ضعف كفاءة الكادر الكمركي القادر على تحديد السلعة واستخدامها والبند الكمركي العائد له.

2- انعدام شفافية الاجراءات وتبسيطها .

3- تعدد اسعار الصرف وبفروقات كبيرة وعدد من الانظمة المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية.

4- عدم سيطرة الدولة على المنافذ الحدودية والحد من دخول البضائع عن طريق المنافذ غير الرسمية، والنقص الكبير في اعداد المسوحات الميدانية للتهرب الكمركي وسبل مكافحته. اما المؤشرات التي يمكن الاستعانة بها لتوضيح أسباب التهرب الكمركي هما: مؤشر الطاقة الكمركية، ومعدل التهرب الكمركي .

أ- مؤشر الطاقة الكمركية: وهو مؤشر يقيس مدى قدرة الدولة على جباية الضرائب الكمركية ويقاس هذا المؤشر من خلال حاصل قسمة الايرادات الكمركية على اجمالي الدخل القومي (نجي مفتاح عامر، 2017، ص.140).

الايادات والدخل القومي والطاقة الكمركية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2019)

(مليون دينار)

الطاقة الكمركية	الدخل القومي	الايادات الكمركية	السنوات
0.0017	46923315.7	81020	2004
0.0015	65798566.8	100895	2005
0.0018	85431538.8	159499	2006
0.0015	100100816.6	158633	2007
0.0019	147641254	287978	2008
0.0039	120429277.2	477116	2009
0.0027	146453468.5	406040	2010
0.0022	192237070.3	436814	2011
0.0022	227221851.2	517865	2012
0.0024	243518658.5	596642	2013
0.0021	236708036	514636	2014
0.0025	162739468.2	416357	2015
0.0039	165634417.2	647482	2016
0.0067	183436173	1236357	2017
0.0077	217753872.8	1691737	2018
0.0047	224577083.1	1056914	2019

المصدر: من عمل الباحثين استناداً الى:- جمهورية العراق، وزارة المالية، الهيئة العامة للكمارك، - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية. العمود (3) من استخراج الباحثين. * الدخل القومي لسنة 2019 تقدير أولي.

يلاحظ من الجدول اعلاه تذبذب المؤشر ما بين الارتفاع والانخفاض في عام 2004 بلغ المؤشر ما قيمته (0.0017%) وفي عام 2008 انخفض الى (0.0019%) وارتفع في عام 2009 الى (0.0039%) وأن اعلى قيمة وصل اليها المؤشر كان في عام 2018 ما نسبته (0.0077%)، وبحساب متوسط طاقة خلال فترة الدراسة نلاحظ أن المتوسط بلغ ما نسبته (0.0033%) وهي قيمة متدنية قياساً بالمتوسط الامثل الذي حدده الاقتصادي الاسترليني كولن كلارك والبالغ 25.5% (زيد حبيب حسين، 2014، ص.90).

ونعزل السبب لانخفاض هذا المؤشر خلال مدة الدراسة لتدني كفاءة السلطة الاقتصادية في تحصيل الضرائب الكمركية وهذا يرجع لعدة أسباب منها العمل بأمر سلطة الائتلاف المرقم (38) بضرية اعادة اعمار العراق بنسبة 5% وهي نسبة متدنية قياساً بكمية السلع التي تستوردها الدولة ومنح الاعفاءات للكثير من السلع وكثرة التعديلات والتشريعات التي خضع لها قانون التعريفه الذي تم تشريعه في عام 2010 وتطبيقه في عام 2018 بالشكل الكامل وضعف كفاءة الادارة الكمركية والمتمثلة بالهيئة العامة للكمارك وهيئة المنافذ الحدودية في السيطرة على المنافذ وعدم خضوع منافذ اقليم كردستان لسيطرة الحكومة المركزية كل هذه العوامل مجتمعة أدت الى انخفاض كفاءة الدولة مما يعطي دلالة واضحة على حدوث التهرب من دفع الرسوم والضرائب الكمركية.

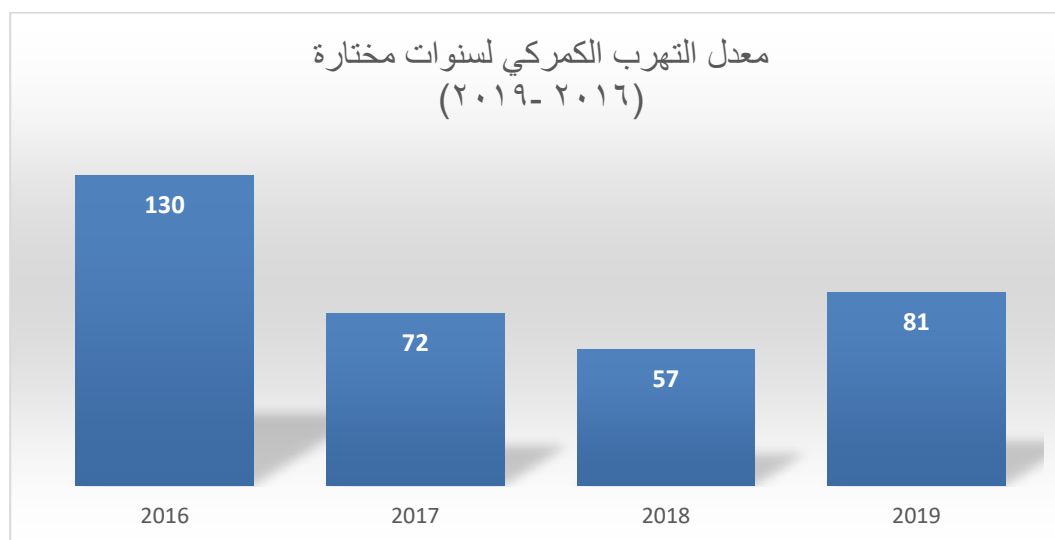
ب- معدل التهرب الكمركي: يحتسب معدل التهرب بقسمة عدد الدعاوي المسجلة ضد المتهربين من دفع الضرائب الكمركية خلال سنة الى عدد الاشهر لنفس السنة.

معدل التهرب الكمركي لسنوات مختارة (2016- 2019)

السنوات	عدد الدعاوي المسجلة ضد المتهربين	معدل التهرب الكمركي
2016	1563	130
2017	873	72
2018	687	57
2019	978	81

المصدر: وزارة العدل، محكمة الجنايات الكمركية للمنطقة الوسطى، قسم الدعاوي.

يلاحظ من البيانات أعلاه أن معدل التهرب الكمركي مرتفع جداً خلال السنوات المختارة ، أذ بلغ أعلى معدل في عام 2016 ب(130%) وأدنى معدل كان في عام 2018 أذ بلغ (57%) ، أن التذبذب الواضح خلال السنوات بالرغم من تطبيق قانون التعريف الكمركية الا أن الادارة الكمركية لا زالت أجراءاتها ضعيفة للحد من التهرب الكمركي بفعل الكثير من العوامل أهمها ضعف الرقابة الكمركية.



المصدر: من عمل الباحثين.

الاستنتاجات والتوصيات

1- من شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية أن تفرض الدول تعريفات مخفضة على السلع الداخلة لحدودها الوطنية، وهذا غير ممكن في حالة العراق بمعنى أن العراق لازال غير مؤهلاً للانضمام لمنظمة التجارة العالمية لكونه يحتاج الى هذه الاداة لتعزيز موازنة الدولة ورفدها بالإيرادات الناجمة عن فرض التعريف.

2- بلغ متوسط نسبة مساهمة الإيرادات الكمركية في الإيرادات العامة ما قيمته (0.71%) وهو اقل من الواحد الصحيح اي لازالت الإيرادات الكمركية تساهم بنسب ضعيفة حتى بعد تطبيق قانون التعريفية الكمركية .

3- ارتفاع مؤشر التهرب الكمركي لبعض السنوات المختارة والتي اختيرت منذ تطبيق قانون التعريفية لنجد أن النسب مازالت مرتفعة وأن دل ذلك فإنه يدل على ضعف الدولة للحد من هذه الممارسات.

4- تمثل المرونة الدخلية للتعريفية الكمركية هو مدى مساهمة الإيرادات الكمركية في الناتج المحلي الاجمالي، و بلغ متوسط المرونة الدخلية للتعريفية الكمركية ما قيمته (3.67%) لسنوات الدراسة وهي مساهمة ضعيفة جداً مقارنة بالوعاء الاستيرادي الكبير والمتنوع للاقتصاد العراقي.

التوصيات

1- فرض تعريفات كمركية مرتفعة على السلع الكمالية وغير الضرورية لتوسيع وعاء الإيرادات الكمركية لرفع مساهمتها في الإيرادات العامة.

2- يتطلب من السلطة الاقتصادية أن تفعل أدواتها الرقابية من أجل منع التهرب الكمركي أو استخدام ممارسات أخرى لتجنب هدر الموارد المتأتية من الكمارك لتوسيع نطاق مساهمتها في هيكل الإيرادات الضريبية ورغد الموازنة العامة.

3- تحتاج الدولة الى الإيرادات الكمركية لتنويع الإيرادات العامة للدولة ولتغطية النفقات الضخمة لذا العراق غير مؤهل تماماً لخطوة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية حيث يحتاج الى اصلاحات هيكلية وتنويع موارده ومن ثم إعادة النظر في هذا الانضمام.

4- تخصيص جزء من الإيرادات الكمركية لدعم القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة من أجل تنويع الإيرادات العامة ولمواجهة خطر المنافسة الأجنبية في الاسواق المحلية .

المصادر والهوامش :

1- STEVEN HUSTED, MICHAEL MELVIN, International Economic, 8^{Ed}, Pearson Education, 2010,

2- احمد أسماعيل عبد، الآثار الاقتصادية للضرائب الكمركية في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2018)، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، 2020.

3- ادارة منظمة التجارة العالمية – قطاع الشؤون الاقتصادية- الشؤون الاقتصادية والتنموية، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون، مطبعة الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2017.

4- بان صلاح عبد القادر، الضرائب الكمركية في العراق والآثار المترتبة عليها، الطبعة الاولى، مكتبة السنهوري، بغداد، 2011.

5- بهاجيرات لال داس، منظمة التجارة العالمية دليل الاطار العام للتجارة الدولية، ترجمة: رضا عبد السلام، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010 .

6- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية.

7- جمهورية العراق، وزارة المالية، الهيئة العامة للكمارك.

- 8- حمزة فائق وهيب، هيفاء كاظم أسماعيل، اثر التهريب الكمركي في الايرادات الضريبية على الايرادات العامة للدولة (دراسة تطبيقية الهيئة العامة للكمارك)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد:1، المجلد:19، القادسية، 2017.
- 9- د. لوئي نصيرة، محاضرات في المنازعات الجمركية، تخصص قانون إداري، جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة، <https://www.elmizaine.com/>
- 10- زيد حبيب حسين، فاعلية الادوار الوظيفية للضرائب في الاقتصادات الربعية العراق حالة دراسية للمدة (2003-2012)، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، 2014.
- 11- سمير اللقمانى، منظمة التجارة العالمية أثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية في الدول الخليجية والعربية، الطبعة الاولى، دار النشر والمطبوعات، الرياض، 2003.
- 12- صالح الصالحي، دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد، دراسات اقتصادية، دار هومة مصر، 1993.
- 13- غازي صالح محمد، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة، الموصل، 1999.
- 14- فوزي عبد الخالق فائق، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الاولى، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2000.
- 15- كريم سالم كماش، مستقبل النظام الضريبي في العراق في ظل التحول الى اقتصاد السوق، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، 2010.
- 16- كوثر سعادة قودة، أثار سياسات تحرير التجارة على النمو الاقتصادي دراسة حالة، جامعة باتنه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2020.
- 17- مصطفى علي ابراهيم، التهريب الكمركي والسبل الكفيلة لمكافحته، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد:17، مجلد:2015، الكوت 2015.
- 18- مصلح الطراونة، ليلي العبيدي، منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك)، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، 2013.
- 19- موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي (مدخل السياسات)، ترجمة: محمد ابراهيم منصور، مراجعة: علي مسعود عطية، الطبعة الاولى، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2010.
- 20- نجي مفتاح عامر، محددات الطاقة الضريبية وانعكاسها على الاقتصاد الليبي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد:7، المجلد:2017، الجزائر، 2017.
- 21- نجيب قلادة، التعريف الجمركي كأداة للسياسة الاقتصادية، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1965.
- 22- نزار ذياب عساف، علي نبع صايل، الضرائب في فترة الحصار الاقتصادي (دراسة حالة العراق للمدة (1995-2000)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد:5، المجلد:3، الانبار، 2010.
- 23- هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى، دار الفكر، دمشق، 2008.
- 24- وزارة العدل، محكمة الجنايات الكمركية للمنطقة الوسطى، قسم الدعاوي.